



الاستثمار في التعليم العالي وأثره في سوق العمل بحث تطبيقي في الكليات الخاصة

Investment in higher education and its impact on the labor market
Applied Research in private colleges

أ.م.د. سهام كامل محمد

مركز بحوث السوق وحماية المستهلك - جامعة بغداد

المستخلص

يعد الاستثمار في التعليم العالي ركيزة أساسية لتنمية عنصر العمل والمعرفة باعتبارهما الاداة الفاعلة لتحقيق الاستثمار الامثل للموارد المتاحة من اجل تحقيق التنمية والتقدم وخلق عائد فردي واجتماعي يفوق العائد الاقتصادي تبين من خلال البحث تفاقم مشكلة البطالة وخاصة بين شريحة الشباب الخريجين حيث بلغ معدل البطالة في عام 2010 (50%) هذه النسبة المرتفعة أدت إلى زيادة هجرة العقول العلمية المتخرجة حديثاً للبحث عن فرص عمل خارج العراق لعدم توظيف اختصاصاتهم ويعتبر هذا هدراً واضحاً في الموارد البشرية والمالية يؤدي الى اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي . وعند حساب معامل الارتباط بين الخريجين ومعدل البطالة حيث بلغ (0.21) حيث يعتبر ارتباطاً ضعيفاً ظهر من نتيجة التحليل انه كلما ازدادت أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم والخريجين منهم كلما زادت معدلات البطالة في العراق وخصوصاً في الاختصاصات الإنسانية والإدارية , فلا بد أذن من الموازنة بين التخصصات الجامعية واحتياجات سوق العمل ، مع تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في مجال التعليم التقني لتحقيق الموازنة بين أعداد الخريجين واختصاصاتهم وسوق العمل .

الكلمات المفتاحية:- العائد الاقتصادي، مخرجات التعليم، سوق العمل، رأس المال البشري، البطالة

Abstract

Investment in high education is considered to be most important factors of production which the return an individual and social than economic returns found by searching the growing problem of unemployment, especially among youth graduates, where the unemployment rate in 2010 (50%) of these high rates have led to increased migration of scientific minds graduate recently, "to search for job opportunities outside Iraq for not hiring functions and this is in vain" clear "in the human and financial resources lead to structural imbalances in the Iraqi economy. When calculating the correlation coefficient between the graduates and the unemployment rate where it reached (0.21) emerged from the results of the analysis that the more number of students enrolled and graduates of whom the greater rates of unemployment in Iraq, especially "in terms of humanitarian and administrative, aspects the permission of the alignment between undergraduate majors and needs of the labor market, while encouraging private sector investment in the field of technical education to achieve a balance between numbers of graduates and their terms of reference and the labor market.

Key words : Economic Return, Outputs Of Education, Labour Market, Human Capital, Unemployment.

المقدمة

يعد الاستثمار في رأس المال البشري من انجح الاستثمارات، لذلك أولت الدول المتقدمة اهتمامها بهذا النوع من الاستثمار وسخرت له الإمكانيات وذلت الصعوبات التي يمكن ان تحول دون الارتقاء به علميا وفكريا " وثقافيا" لأنها أدركت انه لا يمكن ان يوجد تقدم او تطور في كل مجالات الحياة بمختلف أشكاله من دون الاهتمام بهذا العنصر الثمين . حيث ان العنصر البشري يعتبر من أهم العناصر الإنتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية . ولكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم حيث يساهم التعليم في تراكم رأس المال البشري . وتشير نظريات النمو الاقتصادي الى ان التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل ، وتزداد سرعة التقدم التقني عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما" (المصلح ، 2004) . اهتم الاقتصاديين بالتعليم وأثره في النمو الاقتصادي لأنه ضروري للتنمية القوى العاملة والأيدي الفنية المدربة . فأعتبر استثمارا" من شأنه ان يرفع من قدرة الأفراد الإنتاجية وهو المصدر الرئيسي لتكوين المهارات الفنية المتخصصة العالية في الموارد البشرية باعتبارها أهم الموارد المطلوبة لأحداث التنمية ، فالأنفاق على العملية التعليمية يعتبر استثمار في العنصر البشري حين ينظر إلى العائد من هذا الاستثمار كإكتساب المعرفة والمهارات على انه ادخار وتراكم لرأس المال البشري . يعتبر التعليم العالي ذو أهمية بالغة في أعداد القوى البشرية المدربة لان مراحل التعليم العالي التي يمر بها الإنسان تعتبر من أهم المراحل التعليمية في حياته لأنها تأتي استكمالاً لما تم تحقيقه في المراحل التعليمية السابقة . فالتعليم العالي يساعد على بناء الفرد المتعلم القادر على تحقيق التنمية الشاملة في أي مجتمع من المجتمعات وفق التطورات والتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة والتي تؤثر مباشرة على الأفراد لذا فلم يعد التعليم خدمة تقدم للأفراد . وإنما أصبح عملية استثمارية تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية واجتماعية للمجتمعات ومن هنا ظهرت تسمية (رأس المال البشري) فالعملية الإنتاجية تساهم في تنمية رأس المال المادي في حين العملية التعليمية تساهم في تنمية رأس المال البشري والذي يساهم بدوره أسهاماً "فاعلاً" في تنمية رأس المال المادي مما يجعل من الأعداد الجيد للفرد في العملية التعليمية استثماراً "أكثر إنتاجاً" وأعلى عائداً" في المجتمع (العقري ، 2005) . بالرغم من أهمية التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية المدربة ألا أننا نجد كثر من بلدان العالم وخاصة النامية تعاني من مشكلة عدم فرص التحاق حاصلي الشهادات العامة بمؤسسات التعليم العالي نظراً الى ضعف الطاقة الاستيعابية بمؤسسات التعليم الحكومي مع عدم القدرة على الالتحاق بمؤسسات التعليم الخاص . هذا بطبيعة الحال يؤدي إلى الهدر في الموارد البشرية الشابة وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل في خدمة المجتمع . فسر تطور المجتمعات وخاصة المتقدمة منها يكمن في مدى قدرتها على استثمار ثروتها البشرية التي هي من أهم الثروات وأنفسها وأكثرها ربحية بوصف الأجيال الصاعدة هي التي تتحكم في مقدرات امة ومستقبلها (سعيد ، 2005) . يجب ان نؤكد على حقيقة انه لا يمكن ان يكون هناك تقدم في أي مجتمع من المجتمعات دون وجود عناصر بشرية متعلمة ومدربة وقادرة على العطاء وخاصة في هذا العصر الذي يتميز بالتطور التكنولوجي السريع التي أصبحت السمة الأساسية التي تميز عصرنا الحاضر وهذا بطبيعة الحال لا يتأتى إلا بالاستثمار الحقيقي في التعليم العالي من أجل أيجاد قوى بشرية مدربة قادرة على مسايرة العصر . ان لمؤسسات

الاستثمار في التعليم العالي وأثره في سوق العمل بحث تطبيقي في الكليات الخاصة

التعليم العالي دور هام وحيوي في رفد المجتمع بالطاقات البشرية المتميزة علمياً والقادرة على التفاعل مع المتغيرات والتطورات العلمية والعملية مما يجعلها أداة فاعلة من أدوات التغير والتطوير في المجتمع ، فتحول المتخرجين منها من طاقة استهلاكية إلى طاقة إنتاجية وقوى عاملة قادرة على التغير والتطوير (الخطيب ، 2001).

1- منهجية البحث

1-1- أهمية البحث

تعد الموارد البشرية محورا أساسيا من محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يحتاجها الاقتصاد العراقي . ومن خلال تحليل بيانات قوة العمل العراقية الحديثة منذ عام 2003 يتضح هشاشة سوق العمل العراقي واثار البطالة والعمالة الناقصة على الاستقرار الاقتصادي للبلد، ومخرجات التعليم في الكليات الخاصة احد أسباب التأثير على سوق العمل العراقي وذلك بسبب ارتفاع الاستثمار في اختصاصات لا يحتاجها السوق وانخفاض في اختصاصات أخرى كالإختصاصات التقنية التي يحتاجها سوق العمل العراقية .

1-2- مشكلة البحث

يعاني خريجو التعليم الجامعي في العراق من ارتفاع البطالة بكافة أشكالها ، وقد ساهمت الكليات الخاصة بارتفاع تلك المعدلات .

1-3- هدف البحث

يهدف البحث إلى :

1. بيان مدى تأثير مخرجات الاستثمار في التعليم العالي الخاص بزيادة معدلات البطالة في العراق .
2. لتحديد أسباب عدم اعتماد استثمار أصحاب رؤوس الأموال بالإختصاصات التقنية التي يحتاجها سوق العمل العراقي ، في ضوء الاتجاه نحو اقتصاد السوق .

1-4- فرضية البحث

مخرجات التعليم في الكليات الخاصة ساهمت بارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل العراقي .

1-5- الحدود الزمنية والمكانية

فيما يخص الحدود الزمنية شمل البحث المدة الزمنية 2005 - 2010 . اما الحدود المكانية فكان عينة من الكليات الخاصة وهي كل من :

1. كلية دجلة

2. كلية اليرموك

3. كلية التراث

1-6- طرائق البحث

اعتمد البحث اسلوب التحليل الاحصائي باستخدام بعض النماذج الرياضية المبسطة منها تحليل الانحدار البسيط وقياس معامل الارتبط بين عددالخريجين ومعدل البطالة. واعتمد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ، البحوث والرسائل والاطاريح ذات العلاقة .

الاستثمار في التعليم العالي وأثره في سوق العمل بحث تطبيقي في الكليات الخاصة

1- الجانب النظري

لغرض الوصول الى اهداف البحث اعتمد البحث المحاور التالية:

1. مفهوم الاستثمار (Investment)
2. أهمية الاستثمار في التعليم العالي ودوره في أعداد القوى العاملة
3. التعليم استهلاك أم استثمار
4. القيمة الاقتصادية للتعليم
5. التعليم والبطالة
6. الجودة في التعليم العالي كأساس للاستثمار الجيد والفعال
7. هيكل العمالة

1. مفهوم الاستثمار

يقصد بالاستثمار (investment) تحويل مبلغ من المال إلى وسائل عمل بهدف زيادة الإنتاج واستخلاص أرباح أكثر (الموسوعة الاقتصادية، 1980) والحصول على تدفقات مادية أو معنوية مستقبلية للمستثمر والمجتمع فقد تكون مالية تتمثل في شكل ارباح للمستثمر، او معنوية تتمثل بتنمية العنصر البشري الذي لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في عملية إنتاج المنافع (السعيد ، 1997)، ويقول (شولتز) ان مستقبل البشر لن يتوقف تقدمه على المدى المكاني او الزماني ، ولا على الطاقة ولا على الأراضي الممكن زراعتها، ان العامل الحاسم في تنظيم هذا المستقبل إنما يكمن في الذكاء الإنساني وتقدم المعرفة (الصعيد ، 1996) . اما الدكتور عبد الدايم فيقول " أن أفضل استثمار هو الاستثمار في الدماغ البشري وان الهوية بين الدول النامية والمتقدمة هي هوة في تنظيم استخدام العقل البشري وتوظيفه التوظيف المثمر (عبد الدايم ، 1989) " . ان أهمية الاستثمار الفعال في التعليم العالي ودوره في أعداد القوى البشرية سيساعد كثيرا" في رفع فاعلية وكفاءة التعليم العالي ومستوى مخرجاته مما يحقق الأهداف العامة للمجتمع وتحقيق حاجات وأهداف التنمية الشاملة. الأمر الذي يؤثر على تطور المجتمع وتحسينه .

2. أهمية الاستثمار في التعليم العالي ودوره في أعداد القوى البشرية.

يعد الاستثمار في التعليم العالي احد الركائز الاساسية لتنمية العائد الفردي والاجتماعي بما يفوق العائد الاقتصادي ، فالمنفعة التي يحصل عليها الفرد المتعلم تؤدي الى زيادة انتاجيته (اذا ماتم توظيفه) عليه فالانفاق على الموارد المستخدمة في تحصيل التعليم (الجانب الاستهلاكي للتعليم) يعد استثمارا" يؤدي الى منافع مستقبلية (الجانب الاستثماري للتعليم) ويمكن تطبيق ذلك على مؤسسات التعليم العالي والتي لها اكبر الأثر في تحقيق الاستثمار الأمثل للعملية التعليمية باعتبارها تأخذ المرحلة الحاسمة والدرجة من أعمار الشباب (مرحلة الأعداد والتهيئة) لتنتقلهم فيما بعد (لمرحلة الإنتاج والمساهمة في المجتمع) . فالمنفعة الحقيقية للفرد في زيادة إنتاجيته في المؤسسة التي يعمل بها الفرد وهذا عائد كلفة التدريب في المؤسسة التعليمية . ان بعض الاقتصاديين اعتبروا ان أكثر قيمة لرأس المال هو ذلك الذي يستثمر في الإنسان وان الاستثمار في التعليم هو أفضل أنواع الاستثمارات لان الدولار الذي ينفق على تنمية الموارد البشرية يحقق في الغالب الأعم عائدا" يفوق كثيرا" عائدا

الاستثمار في التعليم العالي وأثره في سوق العمل بحث تطبيقي في الكليات الخاصة

الدولار الذي ينفق على أي شكل آخر من أشكال الاستثمار (عريف، 2001). وهذا ما أكدته الفرد مارشال في كتابه (أصول الاقتصاد) حين قال "إن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة، ذلك لأنه بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على العمل والإنتاج والقدرة على الإبداع يستطيع أن يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها وما في باطن الأرض وما فوقها لصالحه والارتقاء بمستوى معيشته، وتوفير الحياة الكريمة له.

3. التعليم استهلاك أم استثمار

اعتبر العالم الاقتصادي (شولتز) التعليم استثماراً، لأن للتعليم تكلفة والأنفاق عليه أكبر من أي أنفاق آخر، لقد بدأ الاقتصاديون يربطون بين الأنفاق على التعليم وبين معدلات النمو الاقتصادي في المجتمع وأخذت النظرة تجاه التعليم تتغير وبعد الإنفاق على التعليم نوعاً من الإنفاق الاستثماري حيث يترتب على هذا الإنفاق زيادة مهارات الأفراد وبالتالي زيادة مستوى الإنتاج (إسماعيل، 2001).

4. القيمة الاقتصادية للتعليم

هناك عدة عوامل تحدد القيمة الاقتصادية هي (الحمدان، 2010):

1. التعليم عامل من عوامل الازدهار الاقتصادي ومفتاح التقدم العلمي والتكنولوجي ووسيلة لمحاربه البطالة وخفض تكاليف الإنتاج.
2. رأس المال البشري لا يستهلك مثل رأس المال المادي بل تزداد قيمته وخصوصاً مع التدريب المستمر.
3. العائد الشخصي والاجتماعي المرتفع للتعليم العالي، وأعلى من مثيله في رأس المال غير البشري وخاصة في الدول النامية والشخصي أعلى من الاجتماعي لأن تكلفة التعليم تقع على الحكومات أكثر من الأفراد (شولتز، 1987).
4. تعاطف الجوانب الاقتصادية للتعليم حتى أصبح التعليم أكبر صناعة في معظم الدول وأكبر مالكة للعمل للأفراد المختصين (Odonghue, 1971).
5. طول الدورة الإنتاجية للتعليم أي لا تظهر نتائجه إلا بعد فترة باعتباره استثماراً طويلاً الأجل (مندور، 1990).
6. لم يواز الاستثمار في التعليم وزيادة عدد الخريجين زيادة الاستثمارات في مجال إيجاد الوظائف لهؤلاء الخريجين مما تسبب في زيادة البطالة (غنيمة، 1996).
7. هجرة العقول مع باهض كلفتهم وذلك يعد استنزافاً لرأس المال البشري الذي من المؤمل أن يقود التنمية في البلد.

5. التعليم والبطالة

إن زيادة نسبة البطالة بين الخريجين في الدول العربية ومنها العراق خلال عقد التسعينات خلقت مشاكل كثيرة فضلاً عن الخسائر الاقتصادية بسبب عدم مساهمتهم في الإنتاج وإهم الآثار السلبية للبطالة هي (الخطيب، 2001).

1. آثار اجتماعية: زيادة نسبة الجريمة والإرهاب.

الاستثمار في التعليم العالي وأثره في سوق العمل بحث تطبيقي في الكليات الخاصة

2. آثار اقتصادية : انخفاض الأجور وقصص الادخار ، القبول بوظائف من مستوى اقل ، انخفاض الإنتاج .
3. آثار ديمغرافية : ازدياد الهجرة الداخلية والخارجية .
4. آثار نفسية : كالأحباط وعدم الثقة بالنفس .

ان هذه الأسباب ساهمت بشكل مباشر وغير المباشر في زيادة العاطلين عن العمل بين خريجي التعليم العالي مما جعل الشهادات تقل قيمتها في السوق فيقبل الخريج باجر اقل ووظيفة لمستوى تعليمي أدنى مما تسبب في انخفاض القيمة الاقتصادية للتعليم (غنيمة ، مصدر سابق) فإيجاد وظائف الكفاءات الوطنية لتغطية احتياجات سوق العمل يقلل البطالة ويزيد النمو الاقتصادي والاستثمار في التعليم العالي يحقق عائداً اقتصادياً "مجزياً" . فيما لو تم الاستفادة من جميع الخريجين في الأعمال الإنتاجية وتشغيلهم في الأعمال التي اعدوا لها وتدريبوا عليها .

6. الجودة في التعليم العالي كأساس للاستثمار الجيد والفعال

ان التحدي الذي يواجه مؤسسات التعليم العالي هي الفجوة بين مستوى المخرجات من هذه المؤسسات كما ونوعاً وبين احتياجات سوق العمل ، ان معظم الخريجين يبتعدون عن العمل المنتج لان معظم تعليمهم يهتم بالجانب النظري فقط ، لذلك فأن من الضروري ان يكون هناك تناسق بين الطلب على القوى العاملة وحاجة السوق ، فاحتياجات سوق العمل تغذي الطلب على التعليم العالي (جونس ، 2000).

وبما ان الاستثمار الجيد في التعليم العالي بهدف إلى بناء العنصر البشري وبالتالي تحقيق عائد لرأس المال فإنه يتوقع ان يضمن خريجو هذه المؤسسة الحصول على فرص عمل مباشرة بعد تخرجهم لذلك ظهر التنافس بين الجامعات في بريطانيا بحيث تصنف سنوياً تبعاً لمعدل توظيف خريجها والجامعات التي يكون معدل توظيف خريجها أعلى تعتبر جامعات أكثر نجاحاً . لذلك فأن تحسين نوعية التعليم العالي يساهم في مواجهة تحديات المستقبل مما يستلزم توفير البرامج التدريبية والتأهيلية اللازمة لتطوير القوى البشرية ومن هنا نجد ان جودة التعليم العالي تعد تحدياً كبيراً . أن توظيف مبادئ وأفكار الجودة الشاملة في أنظمة التعليم العالي يعود بالنفع على المؤسسات التعليمية ويضع حجر الأساس لرؤية فلسفية جيدة لأهداف المؤسسة ورسالتها ويرفع معنويات العاملين ويمنحهم فرصة التعبير ويغير مفاهيمهم واتجاهاتهم نحو المهنة مما يضيف على البيئة التعليمية مناخاً "صحيحاً" منتجاً (الموسوي ، 2002) ان معالجة البطالة تؤدي إلى رفع الناتج المحلي للقطاع العام والخاص فكلما انخفضت البطالة 1% سيؤدي إلى زيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3% وفق قانون ارثروكون (خوري ، لا توجد سنة) . حيث ان الفائض في خريجي الجامعات أصبح كبيراً جداً . مما تسبب في تفاقم البطالة بين الخريجين ، وهذا يعني إصدار طاقات موارد استثمارية تم استثمارها في العملية التعليمية دون أن ينتج عائد في تشغيل هذه الطاقة البشرية لتصبح منتجة ، هذا الأمر أدى إلى زعزعة المستثمرين في مجال التعليم العالي .

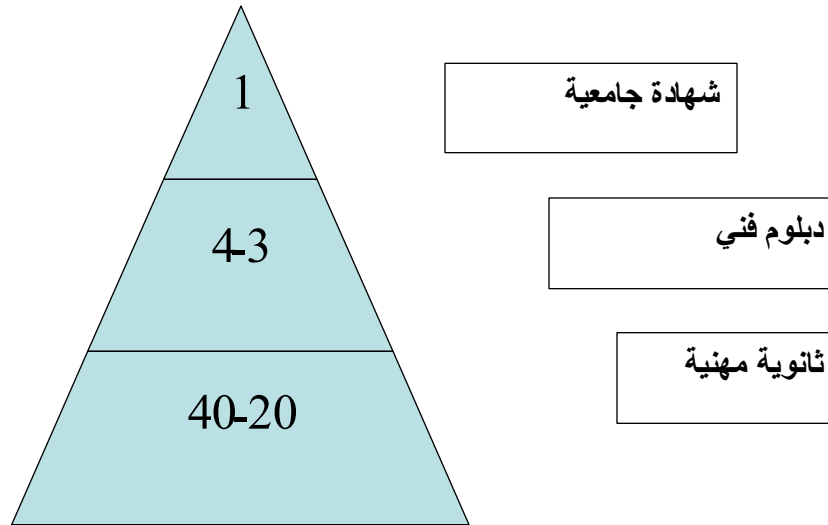
7. هيكل العمالة

المخطط رقم (1) والذي أقرته الدول الأوروبية عام 1960 وتغير مع نهاية القرن العشرين ، ألا أن الدول العربية ومنها العراق لم يستطيع تحقيقه لأسباب عديدة منها الأولوية التي أعطتها للتعليم الأكاديمي على حساب التعليم التقني والمهني مما أدى إلى ارتفاع نسبة الاختصاصيين (الحاصلين على البكالوريوس) على نسبة

الاستثمار في التعليم العالي وأثره في سوق العمل بحث تطبيقي في الكليات الخاصة

أصحاب المهارات الفنية (الكوادر الوسطية) والذين هم خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني مما أدى الى بروز ظاهرة البطالة أو الهجرة , ذلك أن نقل التكنولوجيا الحديثة واستخدامها واستثمارها للنهوض بمستوى العمل والإنتاج تحتاج إلى تنمية الموارد البشرية الفنية المدربة والقادرة على استيعاب التكنولوجيا وتكيفها مع حاجات التنمية .

مخطط (1)
هيكل العمالة الذي أقرته الدول الأوروبية



مصدر: المؤتمر العربي الأول لتوظيف الشباب ، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ، الجزائر ، 2009.

أما فيما يخص المخطط (2) هو الذي تبنته الدول المتقدمة منذ عام 1987 وأعدت الخطط والسياسات لتكوين رأسمال البشري اختصاصيين بنسبة 20% والتقنيين 60% والمهنيين بنسبة 20% لمواجهة التحديات التي تواجه الخريجين . من هذا نجد ان الفجوة الزمنية لرفع قدرات مخرجات التعليم في الدول العربية تأخرت بحدود ربع قرن عن الدول المتقدمة لمواجهة التحديات وهذا سيؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة والبطالة المقنعة . إزاء هذا الواقع فإنه من الضرورة تبني القطاع الخاص للتعليم والتدريب المهني والتقني لأن القطاع العام حقق هذا الواقع الغير مرضي على مدى قرن من الزمان .

مخطط (2)
هيكل العمالة الذي تبنته الدول المتقدمة والأوربية

1	20%	اختصاصيون (شهادة جامعية)
3	60%	تقنيون (دبلوم تقني)
1	20%	فنيون (ثانوية مهنية)

مصدر: المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب ، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ، الجزائر ، 2009

ان تطور مخرجات التعليم في الدول المتقدمة وعدد غير قليل من الدول النامية ومنها عربية تحقق أفضل المنافسة ، والقطاع الخاص هو الأكثر فاعلية بها لان جودة مخرجاته تضمن له تحقيق الأرباح من خلال زيادة إقبال المتدربين على مؤسساته ، أما القطاع العام فإنه ممول من الحكومة بغض النظر عن عدد المدخلات ونوع وجودة المخرجات وفي غياب المنافسة للقطاع الخاص وانفراد القطاع العام بالتعليم والتدريب المهني والتقني وضعف رأس المال البشري القائم بالتدريب والإدارة هي الأسباب الرئيسية للفجوة بين تنوع وجودة مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل في اغلب الدول العربية (المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب ، 2009).

8. استثمار القطاع الخاص في التعليم والتدريب المهني والتقني

يسعى القطاع الخاص للاستثمار في الفرص البديلة التي تحقق له أعلى ربحية ، ووفق هذا المبدأ الاقتصادي فإن القطاع الخاص اتجه الى الاستثمار في مجال التعليم الجامعي لأنه الأكثر ربحية مقارنة بمجالات التعليم التقني والمهني . فأنشأ القطاع الخاص في العراق (22) كلية و (3) جامعة لتخريج البكالوريوس (من وزارة التعليم العالي ، التعليم الأهلي) . ولم ينشأ أي معهد لأعداد الدبلوم التقني وعزوف هذا القطاع عن الاستثمار في هذا المجال ولأسباب التالية :

1. ان غالبية الطلبة الدارسين في التعليم والتدريب المهني والتقني من اسر فقيرة ليس لديهم القدرة على تحمل نفقات الدراسة العالية . ورغم مجانية قبول الطلبة في مؤسسات التعليم التقني والمهني التابعة للقطاع العام ألا ان اغلبها لاتصل إلى الأعداد المخطط لقبولها سنويا" يؤشر احتمال عدم ضمان عائد للاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص . بينما يحظى التعليم الجامعي بتنافس المستثمرين لأنه غالبية الملتحقين به لديهم القدرة المالية على دفع الرسوم الجامعية .

2. المخاطر الكبيرة للاستثمار بالتعليم والتدريب والتقني بسبب محدودية الرغبة لالتحاق بهذا التعليم لأنه لا يزال خيار من ليس له خيار بسبب عدم تكامل مراحله التعليمية والنظرة الاجتماعية القاصرة له في معظم الدول العربية ومنها العراق ، لذا لابد من الأولوية لاستكمال هرم التعليم التقني الذي أنجز في دول متقدمة قبل أكثر من ربع قرن

3. كلفة الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني عالية بسبب الورش والمعامل والمواد التشغيلية للتدريب عند مقارنتها بالتعليم الجامعي .

الاستثمار في التعليم العالي وأثره في سوق العمل بحث تطبيقي في الكليات الخاصة

4. فترة الدراسة للتعليم والتدريب المهني والتقني 2-3 سنوات مما يجعل عوائده المالية قليلة .

5. الهيمنة المركزية للقطاع العام على التعليم التقني والمهني يحاول منع دخول منافسين العلاقة بين الفنيين والاختصاصات هي علاقة معكوسة لما هو مطلوب في الظروف الاعتيادية في حين يفترض ان تكون العلاقة بين الفنيين والاختصاصات 3:1 فأن العكس هو الحاصل في العراق ، هذا الواقع يشير إلى استمرار هيمنة الدراسات الأكاديمية ذات الطابع التطبيقي وهو أمر يرتبط بواقع النظام التعليمي (العام والفني) من ناحية وبمجموع القيم والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع التي تحدد سلوك الأفراد واختياراتهم من ناحية أخرى (الراوي ، 1989).

2- الجانب العملي

أولاً / معدل البطالة في العراق

أن من أهم المشاكل التي يعاني منها العراق وأشدّها خطراً على كيانه الاقتصادي والاجتماعي هي مشكلة البطالة . ومن العوامل الأساسية في سعة حجم البطالة وازدياد أعدادها هو سوء تقسيم الملاك البشري المؤهل للقيام بالأعمال التي يحتاجها البلد في ظل الظروف الاقتصادية في التخصصات التقنية ، ومن الجدير بالذكر ان بعض الاقتصاديين يشيرون إلى انه إذا زاد معدل البطالة عن (15%) (الحلو ، 2010) فإنه مؤشر على عدم كفاءة سوق العمل يكون عدد كبير من الأشخاص القادرين على العمل (الشباب) من الفئات العمرية والمؤشر في الجدول (1) عند مستوى الأجر السائد غير قادرين للحصول عليه .

جدول (1)
معدل البطالة حسب فئات العمر والجنس لسنة 2008

الجنس	ذكر %	انثى %	المجموع
الفئات			
25 - 29	15,70	25,68	41,38
30 - 34	8,72	19,14	27,86
35 - 39	5,48	16,75	22,23

المصدر / وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير احصائي، 2009

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معدل البطالة للفئات العمرية 25-29 حيث بلغت (15,70 للذكور ، 25,68% للإناث) أعلى من الفئات أخرى ، أما الفئة التي تحتل المرتبة الثانية هي فئة 30-34 فان معدل البطالة قد بلغ (8,72% للذكور ، 19,14% للإناث) أما الفئة العمرية 35-39 بلغ معدل البطالة (للذكور 5,48% ، وللإناث 16,75) يظهر هذا ان معدل البطالة للفئة الشبابية أكثر ارتفاعاً . وعند مقارنة معدل البطالة لسنة 2008 مع السنوات 2003، 2004، 2005، 2006 نجد ارتفاع المعدل حيث بلغ للسنوات المشار إليها في الجدول (2) (28,1% ، 26,8% ، 17,97% ، 17,50%) على التوالي . وكانت نسبة البطالة للذكور بلغت (30,2% ، 29,4% ، 19,22% ، 16% ، 16% ، 10,33%) في حين كان معدل البطالة للإناث بلغت للأعوام 2003، 2004، 2005، 2006، 2008 (16% ، 15% ، 14,16% ، 22,6% ، 19,64%) على التوالي كما في الجدول أدناه . :

جدول (2)

معدل البطالة في العراق للفترة 2003 ولغاية 2008

السنة	2003	2004	2005	2006	2008
الجنس					
ذكور	30,2	29,4	19,22	16,16	14,33
إناث	16,0	15	14,16	22,65	19,64
المجموع	28,10	26,80	17,97	17,50	15,34

المصدر/ وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

وعند مقارنة نسبة البطالة في قطاع الشباب في العراق مع الدول العربية نجد قد بلغ متوسط معدل بطالة الشباب و 53% من إجمالي حجم البطالة بالنسبة للدول العربية حيث كان اقل معدل بطالة في الكويت وأعلى نسبة في العراق وفلسطين والجزائر كمالي الجدول (3) ادناه.

جدول (3)

معدل البطالة في قطاع الشباب لبعض من الدول العربية للسنتين 2008 و 2010

ت	الدولة	السنة	2008 %	2010 %	معدل بطالة العراق الى الدول العربية %
1	العراق		30	50	20
2	اليمن		17	25	8
3	الجزائر		30	21	9
4	الأردن		13	19	6
5	السودان		17	17	-
6	لبنان		11	15	4
7	تونس		14	12	2
8	مصر		11	9	2

المصدر / الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة العمل العربية ، 2011

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل البطالة في العراق قد ارتفعت بين السنوات 2008. 2010 بنسبة (20%) ، وبالمقارنة مع الدول العربية المشار إليها أعلاه نلاحظ ان معدل البطالة في العراق مرتفع جداً بالرغم من الإمكانيات البشرية والمادية التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي ، ويعزى هذا إلى الظروف الاستثنائية التي تعرض إليها خلال العقود الأربعة الماضية . أما بعد عام 2003 دخل الاقتصاد العراقي مرحلة جديدة وهي سياسة الباب المفتوح ويقصد به الاستيرادات العشوائية التي أغرقت السوق العراقي المخالف لقانون التجارة الحرة تسبب هذا إلى توقف الأنشطة الصناعية والزراعية لعدم قدرتها على منافسة المستورد ، مع استمرار افتتاح الجامعات والكليات وزيادة أعداد الخريجين مقابل هذا لا يوجد أي استثمار لهذا الكادر المتخصص للأسباب أعلاه أدى هذا الى ارتفاع معدل البطالة بين خريجي العراق مقارنة بالدول العربية

ثانيا " / تطور بطاقة الخريجين في العراق

شهدت سنوات الثمانينات الأخذ بأسلوب التوزيع المركزي للخريجين وقد التزمت دوائر الدولة بتعيين خريجي الكليات ولكن في سنة 1989 تم إلغاء نظام التوزيع المركزي للخريجين أدى الى ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل العراقية . ويمكن تصنيف الخريجين في العراق من ناحية قابليتهم للحصول على عمل لثلاث أصناف:

1. الصنف الأول : الخريجون الذين تلتزم مؤسسات الدولة بتعيينهم مركزيا لأنهم يمثلون حاجة فعلية لها كالاختصاصات الطبية .

2. الصنف الثاني : الخريجون الذين يمثلون جزءا" من حاجة دوائر الدولة والقطاع الخاص المستمرة كالاختصاصات الهندسية .

3. الصنف الثالث : خريجون لا تلتزم الدولة بتعيينهم لمحدودية الحاجة الى خدماتهم ويقع ضمن الشريحة معظم الخريجين العاطلين نتيجة امتلاكهم المؤهلات والخبرات التي تتفق مع احتياجات سوق العمل الحقيقية مما يضطر هؤلاء الى العمل في بعض النشاطات الهامشية في قطاعي الخدمات والتوزيع .

ومن اجل متابعة أعداد الخريجين من كل صنف من أصناف الثلاثة وحسب نسبة العاطلين عن طريق متابعة أعداد الطلبة الخريجين في الكليات الأهلية والحكومية للسنوات الماضية والذي يتوقع تخرجهم في السنوات القادمة ، وقد بينت تقديرات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن أعداد الطلبة المتوقع تخرجهم من الجامعات العراقية .

جدول (4)

خريجي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للسنتين الدراسيتين 2005-2006 و 2009-2010

ت	السنوات	عدد الخريجين
1	2006/2005	77898
2	2010/2009	95444

المصدر / داود عبد الجبار الحلو ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، 2010

وحسب النسب أعلاه نجد أن أكثر من نصف أعداد الخريجين واجهوا وستستمر مواجهتهم مشكلة الحصول على عمل في أجهزة الدولة . أن استمرار مخرجات التعليم وفق النسب أعلاه ستؤدي الى خلق عدم توازن بين حاجة سوق العمل من مخرجات الجهاز التعليمي مع حاجة النشاط الاقتصادي

جدول (5)

خريجي الدراسات الأولية ومعدل البطالة للفترة 2003 ولغاية 2006

السنة	عدد الخريجين	عدد العاطلين
2004/ 2003	74676	1850385
2005/ 2004	74518	1763840
2006/ 2005	74664	1188300

المصدر / وزارة التخطيط / المجموعة الإحصائية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2008

ظهر أن معامل الارتباط بين عدد الخريجين ومعدل البطالة بلغ (0.21) وقد جاءت النتائج متفقة مع المنطق الاقتصادي أما باختبار (t) بمستوى المعنوية 5% جاءت إشارة معلمة هذا يعني كلما ازدادت أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم والخريجين منهم كلما زادت معدلات البطالة وهذا يتفق مع واقع الحال في العراق وكما موضح بالمعادلة رقم (1).

ثالثاً "التعليم على هيكل التشغيل في العراق

عانى العراق من تحديات انعكست أثارها على عملية التنمية وذلك بسبب الفجوة الكبيرة بين حاجات القطاعات الاقتصادية ومسارات اتجاهات التعليم وهذا ما نلاحظه في الجدول (6) حيث يبين توزيع القوى العاملة في العراق بحسب خريجي التعليم الجامعي ومجال ممارسة النشاط الاقتصادي ومن الظواهر الملفتة للنظر ان التشغيل في العراق يميل لصالح الأنشطة غير السلعية في القطاع العام حيث يظهر ان الأهمية النسبية تحتل النسبة الأعلى (48,3) وهم التشريعيون والرؤساء وإداريون وتليها الاختصاصيون والفنيون أما اقل نسبة هم العاملون في الخدمات و تشكل نسبة (0.2)

جدول (6)

أهمية النسبية في توزيع عدد المشتغلين في القطاع العام حسب المهنة لخريجي الدراسات الأولية لسنة 2001

ت	الأنشطة الاقتصادية	العدد	%	الأهمية النسبية
1	اختصاصيون وفنيون	145587	87	32,8
2	التشريعيون والرؤساء والإداريون	2108	1,3	48,3
3	الكتابة والموظفين التنفيذيين	16923	10,1	13,1
4	العاملون في البيع	94	1,0	5,2
5	العاملون في الخدمات	306	0,2	0,2
6	العاملون في الزراعة	364	0,2	2,06
7	العاملون في إنتاج المجموع	2081	1,2	1,2
		167463	%100	%100

المصدر / الجدول من اعداد الباحث بالاستعانة بالمجموعة الإحصائية لسنة 2006 الصادرة من وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء

حيث يظهر ان التشغيل لصالح الأنشطة غير السلعية يوضح حجم الهدر في التعليم وسوء توزيع الأيدي العاملة المتاحة وعند استخراج التركيب النسبي من خلال نسبة عدد المشتغلين في مهنة معينة على مجموع المشتغلين في المهنة نفسها نجد أيضاً "الانخفاض في مجال الأنشطة غير السلعية وذلك بسبب عدم توفر الأيدي العاملة المنسجمة والمناسبة مع حاجة السوق العراقية وذلك للأثر السلبي في اتجاهات التعليم وكذلك عدم الانسجام بين مخرجات التعليم مع حاجات النشاط الاقتصادي في العراق من العاملين .

وحسب هيكل العمالة الذي تبنته الدول المتقدمة منذ عام 1987 ، نجد انه لا تتوافق مع مخرجات التعليم في العراق حيث نلاحظ عدم تناسب النسب في هيكل العمالة في العراق مع نسب هيكل العمالة للدول الأوروبية وإذا لم تتم معالجة هذا الخلل سيؤثر ذلك على سوق العمل العراقية كما في الجدول (7) ادناه

جدول (7)

هيكل الخريجين في العراق لسنة 2007/2008

الخريجين	عدد	نسبة المئوية %	النسبة الأوربية
اختصاصيون	49515	38	20
تقنيون	17451	13	20
المهنيون	63069	49	60

المصدر/ الجدول من أعداد الباحث الاعتماد على المجموعة الإحصائية لسنة 2008/2009

ثالثا / التعليم في الكليات الخاصة

ازداد في الآونة الأخيرة انتشار الكليات الخاصة بمختلف الاختصاصات لكن أغلبها غير معترف به من قبل وزارة التعليم العالي ألا (22) كلية و (3) جامعة حيث تم اجتذاب عدد كبير من الطلبة الذين لم يحصلوا على مجموع يؤهلهم بالدخول في الكليات الحكومية وجدوا في هذه الكليات فرصة ليكملوا فيها دراستهم الجامعية وبالتخصص الذي يرغبوه لقاء قسط مالي يدفع من قبل الطالب ، لكن على ما يبدو ان هذا الأمر يحمل السلبيات منها تدني المستوى العلمي وزيادة معدل البطالة ، وان استمرار التوسع في الكليات الخاصة سيضيف مشكلة البطالة مع خريجي الكليات الحكومية .

نتائج التحليل

تم قياس معدل العائد الاقتصادي الفردي للتعليم الجامعي في الكليات الخاصة خلال الفترة 2006/2007 ولغاية 2009/2010 كونها فترة الدراسة في التعليم الجامعي وتم التوصل إلى النتائج التالية :

1. العائد الفردي

تم الاستعانة بهذا الأسلوب من قبل العديد من الباحثين والدارسين والمهتمين بشؤون التعليم وفق الخطوات التالية :

أ . التكلفة الفردية

يقصد بها التكاليف الشخصية التي يتحملها الطالب وتتمثل في قيمة الكتب والأدوات اللازمة للعملية التعليمية ومصاريف النقل فضلا عن الاجور الدراسية ، وقد تم تقدير هذه البنود عن طريق استمارة أعدت لمقابلة الطلبة بصورة مباشرة في الكليات الخاصة موضوع الدراسة كما في الملحق (1) حيث ظهر ان المبالغ التي تنفق من قبل الطلبة كحد أدنى (2مليون) دينار وكحد أعلى (3مليون) دينار للتخصصات الإدارية أما التخصصات الهندسية والطبية من (7مليون) دينار كحد الأدنى إلى الحد الأعلى (11مليون) دينار .

ب . تكلفة الفرصة البديلة

وهي العوائد التي من الممكن أن يحصل عليها الطالب لو انه لم يلتحق بالتعليم الجامعي ودخل سوق العمل مباشرة عقب حصوله على شهادة الثانوية العامة ويتم تقديرها عن طريق الدخول التي يتقاضاها إقرانهم من خريجي المرحلة الثانوية والذين التحقوا بسوق العمل في القطاع العام لمدة 4 سنوات وهي الفترة التي أمضاها الطالب في التعليم الجامعي كما في الجدول أدناه :

جدول (8)

رواتب حملة الشهادة الإعدادية في إحدى دوائر التعليم العالي (المبالغ بالآلاف الدنانير)

السنة	الراتب الاسمي	المخصصات	مخصصات الشهادة	مخصصات النقل	المجموع
الأولى	240	180	60	20	500
الثانية	245	183,750	61,250	20	510
الثالثة	250	187,500	62,500	20	520
الرابعة	296	201,750	74	20	591

المصدر / الجدول من أعداد لباحث بالاستعانة بقانون الخدمة الجامعية للتعليم العالي

الدولار = 1200 دينار عراقي .

من خلال الجدول أعلاه نجد ان خريج الإعدادية يتم تعيينه في إحدى دوائر التعليم العالي مثلاً براتب اسمي 240 ألف دينار مع منح مخصصات بنسبة 75% مخصصات جامعية , ومخصصات الشهادة 25% بالإضافة إلى مبلغ مقطوع 20 ألف دينار اجور نقل . كما انه تمنح له علاوة سنوية بمقدار 5000 ألف دينار لغاية السنة الثالثة أما السنة الرابعة يتم ترفيعه ليتحول الراتب الاسمي إلى ان يصل 296 ألف دينار وتعتبر سنة 2007 التاريخ الذي قرر فيه الفرد (خريج المرحلة الإعدادية) الدخول في التعليم الجامعي بدلاً من الدخول إلى سوق العمل لتصبح أجمالي الكلفة كالآتي :

جدول (9)

التكلفة الفردية وتكلفة الفرصة البديلة للفترة 2007-2010 (المبالغ ملايين الدنانير)

السنة	التكلفة الفردية	تكلفة الفرصة البديلة	إجمالي التكاليف
الأولى	2000	4500	6500
الثانية	2600	4590	7190
الثالثة	3250	4680	7930
الرابعة	3500	5319	8819

المصدر/ الجدول من أعداد الباحث

عند قياس معامل الارتباط بين عدد الخريجين ومعدل البطالة نجد بلغ (0.21) وقد جاءت النتائج متفقة مع المنطق الاقتصادي أما باختبار (t) بمستوى المعنوية 5% جاءت إشارة معلمة هذا يعني كلما ازدادت أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم والخريجين منهم كلما زادت معدلات البطالة في العراق وهذا يتفق مع واقع الحال في العراق وباستخدام معادلة الانحدار التالية:

$$b = \frac{\sum xy - (\sum x)(\sum y)}{N}$$

$$b = \frac{\sum x^2 - \frac{(\sum x)^2}{N}}{N}$$

أما لو تم تشجيع وزارة التعليم العالي على الاستثمار في مجال المعاهد التقنية والمهنية التي يحتاجها سوق العمل العراقية في ضوء التشجيع على الاستثمار فسيكون معدل العائد الفردي كالاتي :

جدول (10)

معدل العائد الفردي في المعاهد الفنية (المبالغ بملايين الدنانير)

السنة	الكلفة الفردية الدراسية	تكلفة الفرصة البديلة	المجموع
الأولى	3250	3	6250
الثانية	3500	3	6500
المجموع	6750	6	12750

المصدر / الجدول من أعداد الباحث

من خلال الجدول (10) يتضح ان الطالب الذي يدرس سنتين سيحقق عائد فردي بحدود (12750) مليون دينار كحد أدنى وهذا يمكن ان يتحقق بالنسبة للطلبة ذو المعدلات المنخفضة والتي لها التأثير السلبي على هذه الكليات كون قبول الطلبة فيها لا يراعي أهم الجوانب العلمية مثل المعدل الذي قد لا يؤهل الطالب للحصول على فرصة دراسية في احد المعاهد التقنية والفنية في الدراسة الحكومية , اضافة الى قلة فرص التشغيل لخريجي تلك الكليات من الاختصاصات الادارية لعدم حاجة سوق العمل اليهم .

4- الاستنتاجات والتوصيات

أولاً / الاستنتاجات

1. ضعف أمكانية القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب الأعداد المتراكمة من مخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته وتخصصاته , لذا يتجه اغلب الخريجين من البحث عن فرص العمل في القطاع العام .
2. اختلال التوازن بين مخرجات التعليم والاحتياجات الفعلية لسوق العمل العراقي المتغيرة التي يتسبب في ارتفاع معدلات البطالة بين مخرجات التعليم الجامعي 38% , والتقنيون 13% , والمهنيون 49% وهذا مخالف للمعايير الدولية .
3. ابتعاد القطاع الخاص عن الاستثمار بالتعليم التدريب المهني والتقني التطبيقي لارتفاع كلفته من جهة وعدم قدرة الملتحقين بهذا التعليم على تحمل النفقات الدراسية .
4. يرتفع معدل البطالة في العراق لفئات الشباب أكثر من معدل البطالة في كل الدول العربية حيث بلغ (30%) .
5. استمرار إنشاء كليات خاصة باختصاصات لا يحتاجها سوق العمل العراقية مما سيؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة .
6. يتحمل الطالب نفقات خلال 4 سنوات الدراسية في الكليات الخاصة تتراوح ما بين (3-2) مليون دينار للتخصصات الادارية اما نفقات التخصصات العلمية (الهندسية الطبية) فقد بلغ ما بين (7-11) مليون دينار .

الاستثمار في التعليم العالي وأثره في سوق العمل بحث تطبيقي في الكليات الخاصة

7. بلغت العوائد التي ممكن ان يحصل عليها الطالب لو انه لم يلتحق بالتعليم الجامعي ودخل سوق العمل للسنوات الأربعة (19089) مليون دينار .

8. بلغ معامل الارتباط مابين عدد الخريجين ومعدل البطالة (0,21) أي اقل الواحد كلما زاد عدد الخريجين كلما زاد معدل البطالة .

ثانيا / التوصيات

1. ربط السياسات التعليمية باحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية يأتي ذلك باتباع سياسة تخطيط للتعليم العالي متوافقة مع هذه الاحتياجات مع مراعاة إمكانيات البلد ونوعية البرامج التنمية المطلوبة.
2. الموائمة بين التخصصات الجامعية واحتياجات سوق العمل الخاص والعام.
3. إعادة النظر بسياسات التعليم في المرحلة الحالية بالشكل الذي يخفض حدة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد . كما يؤدي إلى ترشيد النفقات في كثير من التخصصات التعليمية غير المطلوبة وبالتالي برمجة القبول وفق الحاجة لكل تخصص.
4. إنشاء صندوق للاستثمار في التعليم والتدريب يساهم فيه أصحاب العمل بنسب تتناسب والتخصص العام على ان تساهم الدولة بما قيمته 50% .
5. اعتماد نظام الرسوم الدراسية للطلبة على ان يخير الطالب بين الحصول على اقساط مالية من أصحاب العمل يسدها بعد تخرجه والتحاقه بالعمل او الدفع المباشر والاقتراض من صندوق الاقتراض الخاص واستيفاء القرض بعد التخرج .
6. تفعيل الشراكة بين منظمات التشغيل ومؤسسات التعليم الجامعي و التدريب المهني التقني .
7. زيادة الاهتمام بالاستثمارات التعليمية لتنمية رأس المال البشري الذي من شأنه توفير فرص عمل جديدة عن طريق الابتكارات والاختراعات وتوطن التقنية .
8. تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في مجال التعليم التقني حيث مخرجاته تمثل حلقة الوصل بين الاختصاصيين والمهنيين.

المصادر

- المصلح ، عماد الدين " قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري " ندوة الاقتصاد السوري ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 2004 .
- الغافري، راشدوسالم بن سليمان ، " الاستثمار في التعليم العالي وأهميته في اعداد القوى البشرية المدربة " بحث مقدم لمؤتمر كلية التربية السادس ، جامعة اليرموك ، الاردن نوفمبر 2005.
- سعيد ، الشقصي عبيد ، " التعليم العالي في عنق الزجاجة " جريدة عمان ، العدد 884 في 2005/8/15
- الخطيب ، احمد ، " الإدارة الجامعية " حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، الأردن ، 2001 .
- السعيد ، انور ، " اقتصاديات التعليم " الجامعة الأردنية ، الأردن ، 1997 .

الاستثمار في التعليم العالي وأثره في سوق العمل بحث تطبيقي في الكليات الخاصة

- مجموعة من الاقتصاديين، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون للطباعة والنشر ط1 سنة 1980 إعداد وتعريف عادل عبد المهدي د. حسن الهموندي، ص38
- الصعدي ، عبد الله ، الاستثمار التعليمي بين التكلفة والعائد ، بيروت ، العدد 5 ، 1996 .
- عبد الدايم وآخرون ، " تنمية الموارد البشرية " ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ، 1989 .
- عريفيح ، سامي سلطي ، " الجامعة والبحث العلمي " ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، 2001 .
- إسماعيل ، محمد محروس ، " اقتصاديات التعليم " كتاب الأهرام الاقتصادي ، مؤسسة الاهرام ، العدد 67 ، القاهرة .
- الحمدان ، سهيل ، " اقتصاديات التعليم / تكلفة التعليم وعائداته ، 2010 .
- شولتر ، تيودور ، " التعليم العالي والنظام الدولي " 1987 .
- odonghue , Marti . " Econovnic Dimension sin Education , Gill and macman , Dublin , 1971
- مندر ، احمد ورمضان ، احمد ، " اقتصاديات الموارد البشرية والطبيعية ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان ، 1990 .
- غنيمة ، محمد متولي ، " القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي ، دراسة ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، 1996 .
- الخطيب ، احمد و وليد ، ابو سليم ، " ظاهرة البطالة في الأردن حجمها وأسبابها وأثارها ومقترحات لمعالجتها " جامعة اليرموك ، الأردن .
- غنيمة ، محمد متولي ، " القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، 1996 .
- جونس ، " اقتصاديات التعليم ، عمادة البحث العلمي ، الجامعة الأردنية ، 2000.
- الموسوي ، نعمان محمد صالح ، " تطوير اداة لقياس ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي " ، المجلة التربوية ، جامعة الكويت ، مجلد 17 ص 89 ، 2002 .
- خوري ، أميل " القطاع الخاص ودوره في التنمية الوطنية " ، المنتدى العربي للتجارة الالكترونية
- المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب ، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ، الجزائر ، 2009 .
- الراوي ، منصور ، " دراسات في السكان والتنمية في العراق ، 1989 .
- الطو ، داود عبد الجبار ، دور السياسة المالية من الاستثمار في التعليم ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد 2010